

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد



## نشرة صحفية

### حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت غرينتش (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/30\*

Original: English

## تقرير للأونكتاد يقول إن على البلدان الغنية أن تعزز الطلب إذا ما أُريد تفادي حدوث تباطؤ

جنيف، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ - جاء في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥<sup>(١)</sup>، الصادر عن الأونكتاد، أنه في مواجهة حالة التراجع المستمر في الطلب، يتعين على البلدان الغنية أن تزيد الإنفاق العام وأن ترفع الأجور وتعزز الطلب من أجل إنعاش اقتصاداتها وجعلها تسير على مسار نمو مستقر.

ويلاحظ التقرير أن ظاهرة "الركود المزمن" - وهي ظاهرة تشهد فيها الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً طويلاً في النمو الاقتصادي لا صلة له بالدورات الاقتصادية العادية - قد عادت إلى دائرة الضوء. وكذلك لم يكن هناك اعتراف كافٍ بأن القوى الكبيرة الفاعلة التي تقبّد الطلب الاستهلاكي وتؤثر سلباً على الاستثمار الخاص تتمثل في انخفاض حصة الأجور (بنسبة تبلغ نحو ١٠ نقاط مئوية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي) واتساع التفاوت في مستويات الدخل.

ويقول التقرير إن معدل النمو في الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٥ يُتوقع أن يظل تقريباً عند نفس المستوى الذي بلغه في السنة الماضية، أي نحو ٢,٥ في المائة، مما يدل على حدوث تسارع طفيف في نمو الاقتصادات المتقدمة، وتباطؤ نسبي في الاقتصادات النامية، وانخفاض أكثر حدة في الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقالية. وهذه النسبة هي أدنى بكثير عن معدل النمو في سنوات ما قبل الأزمة وقدره ٤ في المائة.

ثم إن عدم قدرة النمو المسجل في العديد من البلدان المتقدمة على استعادة ما شهدته من زخم قبل الأزمة، رغم انتعاج سياسة نقدية توسعية على مدى عدة سنوات، قد ولّد ما يسميه الأونكتاد "وضعا شاذاً جديداً". وفي عالم اليوم الذي تطفئ عليه عملية الأمولة، يعتمد تحفيز الاقتصاد اعتماداً غير مرير على الديون المتزايدة وعلى فقاعات الأصول، حيث تواجه البلدان عملية مفاضلة صعبة بين نمو بطيء ولفترات طويلة وبين الاستقرار المالي. ويرى الأمين العام للأونكتاد، موحيسا كيتوي، أنه "بعد ثمان سنوات من الأزمة المالية، من الواضح أن العالم لم يعرف كيف يتحوّل نحو تحقيق تنمية اقتصادية عالمية ومستدامة وشاملة للجميع".

ويؤكد التقرير إنه قد تبين أن للزيادات في الإنفاق العام، مثل الإنفاق على البنية التحتية، آثاراً مضاعفةً إيجابيةً كبيرةً في الاقتصادات التي تعاني من الركود، ومن ثم فإن الاستثمار العام ينبغي أن يكون أداةً رئيسيةً لمعالجة ما يُسمّى بالركود المزمن الذي تشهده الآن البلدان المتقدمة.

\* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٩١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٩١٧٩٥٠٢٤٣١١ , [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org), <http://unctad.org/press>

(١) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع E.15.II.D.4, ISBN: 978-92-1-112890-1) من قسم بيع منشورات الأمم المتحدة وتسويقها على العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم. ويمكن إرسال طلبات الشراء أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: [publications@un.org](mailto:publications@un.org), <https://unp.un.org>

ويضيف التقرير، أن انتعاج سياسة تستهدف رفع مستويات الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي إلى نشوء فرص للاستثمار الخاص، ويفضي إلى تحقيق فوائد أكبر. فرفع مستويات الأجور يخفف الضغط المالي على صناديق المعاشات التقاعدية ويبيح للأسر المعيشية أن تزيد إنفاقها الاستهلاكي دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة ديونها. وثمة أدلة أيضاً على أن تزايد مستويات النشاط والعمالة يؤدي إلى زيادة نمو الإنتاجية، مما يفضي إلى حلقة إيجابية تتمثل في تعضيد كل من الطلب والعرض.

وبحلول منتصف عام ٢٠١٤، بدأت حالة "العودة لسياسات ما قبل الأزمة" يسود في الدوائر السياسية في البلدان المتقدمة. وكانت معدلات النمو المتوقعة تتجه نحو الارتفاع، واستعادت منطقة اليورو وضعها الإيجابي وبدا أن اليابان باتت مهياًة للخروج من حالة الركود الاقتصادي التي امتدت لسنوات.

وفي غضون ذلك، كانت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية آخذة في الانخفاض، وكان مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) يعمل تدريجياً على إنهاء السياسة النقدية المسماة "التيسير الكمي"؛ وأخذت أسعار النفط تسير في اتجاه الهبوط وبدأت الثقة في مجال الأعمال تتعافى. ويتوقع تقرير الأونكتاد أن تسجل البلدان المتقدمة نمواً بمعدل يبلغ نحو ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنةً بمعدل قدره ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وهذا يرجع إلى تزايد قوة الطلب المحلي، مع تزايد الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة وارتفاع أسعار المساكن والأسهم. وقد ساعد في ذلك أيضاً نمو العمالة في بعض البلدان (ولا سيما ألمانيا والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان).

وما تزال السياسات النقدية توسعية، وذلك في ظل أسعار فائدة منخفضة جداً إلى جانب برامج "التيسير الكمي" الإضافية التي استُحدثت في منطقة اليورو وفي اليابان. وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن يظل مستوى التضخم دون المعدلات المستهدفة في معظم البلدان المتقدمة، وهو ما يعزى جزئياً إلى توقف الائتمانات المصرفية وبقاء الأجور على مستوياتها المنخفضة.

ولا يبدو أن أي عامل من هذه العوامل يشكل محركاً لتحقيق نمو قوي، وقد بدأت علامات إنذار تلوح في أفق أشهر صيف عام ٢٠١٥.

ولا تزال هناك شكوك، خصوصاً فيما يتعلق بقوة الانتعاش في أوروبا واليابان. وحتى في الولايات المتحدة حيث كان الانتعاش أقوى، لا تزال ميزانيات الأسر المعيشية هشة فضلاً عن أن ارتفاع قيمة الدولار قد أخذت تضعف مساهمة الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويبدو أن هذه الهواجس قد أسهمت في القرار الذي اتخذته مجلس الاحتياطي الفيدرالي بعدم البدء في "تطبيع - رفع" أسعار الفائدة.

وقد أدى الاعتماد على السياسات النقدية التوسعية وحدها من أجل معالجة حالة نقص الطلب إلى دفع الشركات لاستخدام أرباحها في توزيع العائد وفي الاستثمار في الأصول المالية بدلاً من استخدامها في الأغراض الإنتاجية.

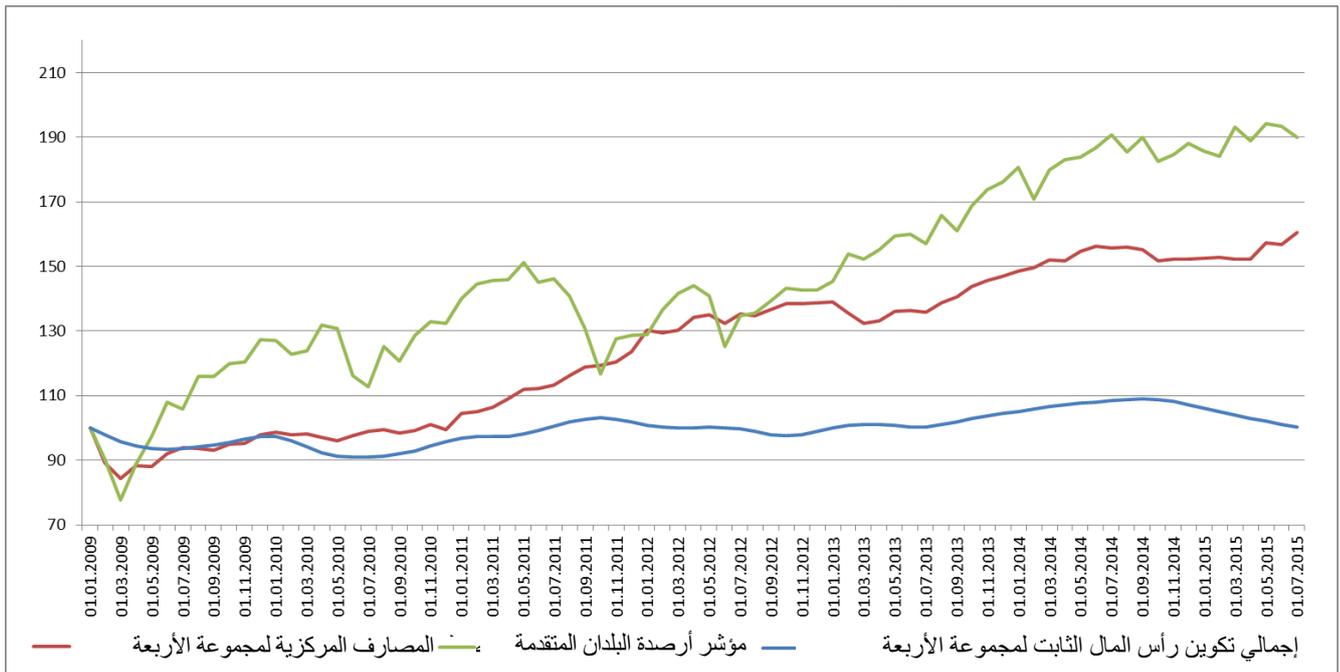
وبالمثل، يذهب تقرير الأونكتاد إلى أن الانتعاش المتوازن لا يمكن أن يتحقق من خلال الاعتماد فقط على "الإصلاحات الهيكلية" الرامية إلى تصحيح أوجه عدم المرونة في أسواق المنتجات وأسواق العمل وتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي. فالتجارة العالمية لا تزال في حالة ركود، ولا يمكن للصادرات أن تسهم في حدوث انتعاش واسع دون حدوث توسع قوي في الطلب العالمي، وخاصة عدم استعداد بلدان الفائض التجاري لأن تفعل المزيد.

وفي الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٤، نمت تجارة السلع العالمية بنسبة تتراوح بين ٢ و ٢,٥ في المائة (وهو معدل مماثل لمعدلات نمو الناتج العالمي). ثم إن معدلات النمو هذه هي أدنى بكثير من متوسط المعدل السنوي البالغ ٧,٢ في المائة الذي سُجِّل خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، أي قبل اندلاع الأزمة المالية.

وفي عام ٢٠١٤، ظلت تجارة السلع العالمية، بالأسعار الجارية، راكدة تقريباً (إذ بلغ معدل نموها ٠,٣ في المائة فقط) نتيجةً للانخفاض الكبير في أسعار السلع الرئيسية. وتشير التقديرات الأولية لعام ٢٠١٥ إلى زيادة طفيفة في حجم تجارة السلع التي يمكن أن تنمو بمعدل قريب من معدل نمو الناتج العالمي.

ويخلص تقرير الأونكتاد إلى أنه إذا نشأ ركود مزمن في جانب الطلب، فإن الضغط على مستوى الأجور ودخل العمل، وخفض الإنفاق العام يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلاً من حلها.

## الأسواق المالية، وأصول المصارف المركزية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت



المصدر: Thomson Reuters Eikon and World Development Indicators database of the World Bank

ملاحظة: تشير مجموعة الأربعة إلى المصارف المركزية الأربعة التالية: مجلس الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة، ومصرف إنكلترا، والمصرف المركزي الأوروبي، وبنك اليابان. ويمثل المختصر

MSCI World مؤشراً لأرصدة البلدان المتقدمة. وسنة الأساس لجميع سلاسل البيانات، حيث قيمة المؤشرات = 100، هي سنة 2009 (الربع الأول).

\*\*\* \*\* \*\*\*